لاشئ ومن ج المصدق بعض ح او لو صدق بعض ح المأصدق كل ح ب انتج لو لم يصدق
لاشئ ومن ج المأصدق كل ح ب وهو القياس الاقتراني اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى
فلانه اذا صدق بعض ح او الكبرى صادقة في نفس الامر فليس كل ح ب بالقياس الموقف
من المتصلة والحملية ثم اذا اخذنا نتيجة القياس وقلنا لكن كل ح ب صادق انتج صدق
لاشئ ومن ج او هو الاستثنائي وتحقيقه راجع الى انه لو لم يصدق النتيجة لصدق نقيضها
ولو صدق نقيضها لصدقت الكبرى او الصغرى لان الكبرى انما لم يصدق فذلك وان
صدقت لم يصدق الصغرى لانتظام الكبرى مع نقيض النتيجة قياسا منتجا نقيض الصغرى
انتج لو لم يصدق النتيجة لم يصدق الكبرى او الصغرى لكنهما صادقتان فيصدق
النتيجة قال الثالث في اكتساب المقدمات اقول اذا حاولت تحصيل مطلوب
من المطالب فضع طرفي المط والمطلوب جميع موضوعات كل واحد منهما وجميع محمولات كل
واحد منهما سواء كانت محمولة عليها او محمولا عليها الطرفين بواسطة او غير واسطة
وكذلك اطلب جميع ما يسلب عنه احد طرفي المط او يسلب عن احدهما ثم انظر الى
نسبة الطرفين الى الموضوعات والمحمولات فان وجدت من محمولات موضوع
المط ما هو موضوع لمحموله فقد حصل المط في الشكل الاول او ما هو محمول على محمول
فمن الشكل الثاني او من موضوعات موضوعه ما هو موضوع لمحموله فمن الثالث
او محمول على محموله فمن الرابع كذلك بعد شرائط الاشكال بحسب الكمية والكيفية
والجهة ويسمى هذا تركيب القياس قال الرابع في التحليل اقول كثيرا ما يورد في العلوم
قياسات منتجة للمطالب الا على الهيئات المنطقية لتساهل المركب في ذلك اعتمادا على
الفطن العالم بالقواعد فان اردت ان تعرف انه على اي شكل من الاشكال فعليك بالتحليل
وهو عكس التركيب حصل المط وانظر الى القياس المنتج له فان كان فيه مقدمة كلية
اليها نسبة اي يشاركها المط بكل جزئيه فالقياس استثنائي وان كانت النسبة اليها
لاحد جزئيه اي كان المط يشاركها باحد جزئيه فالقياس اقتراني ثم انظر الى طرف
المط الذي يتميز عندك الصغرى عن الكبرى لان ذلك الجزء ان كان محكوما عليه في المقدمة

عه كما يقال اذا صدق بعض ح اصدق
بعض ح او لاشئ من ب انتج اذا
صدق بعض ح فليس
كل ح ب

اعتبار

فهي الصغرى او محكوما به فهي الكبرى ثم ضم الجزء الآخر من المط الى الجزء الآخر من تلك المقدمة
فان تالفا على احد التاليفات فما انضم اليه وهو المط فهو الحد الاوسط وتتبين تلك المقدمات
والاشكال اذ تتميز هذه باعتبار وضعه عند احد الحدين الاخيرين وان لم تتالفا كان القياس
مركبا ثم اعمل بكل واحد واحدا مما علمت الذي ذكرته اي ضع الجزء الآخر من المط والجزء الآخر
من المقدمة كما وضعت طرفي المط اولا فلا بد ان يكون لكل منهما نسبة الى شئ ما في القياس
والا لم يكن القياس منتجا للمط فان وجدت حدا مشتركا بينهما فقد تم القياس والا
فكذلك تفعل مرة بعد اخرى الى ان ينتهي الى القياس المنتج بالذات للمط وتتبين لك المقدمات
والشكل والنتيجة مثلا اذا كان المط كل ا ب وجدنا كل ا ب وكل ط ا فان حصل ا اوسط
جمع بين ب وه فقد تم لنا القياس والا فلا بد ان يكون له نسبة الى شئ وفضلنا النظر حتى
يحصل كذلك فنضع د و ب ونطلب بينهما حدا اوسط وهكذا الى ان يتم العمل قال
الخامس اقول النتيجة الصادقة قد تلزم من مقدمات كاذبة لان النتيجة لازمة للمقدمات
والكاذب ربما يستلزم الصادق كقولنا كل انسان حجر وكل حجر حيوان ينتج كل انسان
حيوان مع صدقه وكذب المقدمتين وكان هذا اثارة الوهم من توهم ان
القياس الصادق والمقدمات اذا استلزمت نتيجة صادقة وجب ان يكون القياس
الكاذب المقدمات مستلزما النتيجة كاذبة وهو ساقط لان الموجبة الكلية لا تنعكس
كنفسها ولان استثناء نقيض المقدم لا ينتج نقيض التالي قال السادس في الاستقراء
اقول الاستقراء عبارة عن اثبات الحكم الكلي لثبوته في اكثر الجزئيات وهو اما تام ان
كان حاصرا لجميع الجزئيات وهو القياس المقسم كقولنا كل جسم اما جماد او حيوان
او نبات وكل واحد منها متحيز وكل جسم متحيز وهو يفيد اليقين واما غير تام
ان لم يكن حاصرا كما اذا استقرينا افراد الانسان والفرس والحمار والطير وجدناها
تحرك فكها الاسفل عند المضغ حكمنا بان كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند
المضغ وهو لا يفيد اليقين الجواز ان يكون حال ما لم يستقرأ بخلاف حال
ما استقرئ كما في التمساح قال السابع التمثيل اقول وهو اثبات حكم جزئي

تلك المقدمة الى الجزء الآخر من